الأمم المتحدة S/2008/26

مجلس الأمن

Distr.: General
17 January 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (عن الفترة من ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٤٥ (٢٠٠٧) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويتناول التقرير أهم التطورات في تيمور – ليشتي وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريري المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/513).

٢ – وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كانت البعثة تتكون من عنصر مدني قوامه ٣٤١ موظفا دوليا (١٢٣ امرأة)، و ٨٠٦ موظفين وطنيين (١٣٥ امرأة)، و ١ ٤٨٠ ضابط شرطة (٧٧ امرأة)، و ٣٣ من ضباط الاتصال العسكريين وضباط الأركان (جميعهم رجال). واستمر ممثلي الخاص، أتول كهاري، يتولى قيادة البعثة والتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة. وساعده في ذلك نائبا الممثل الخاص: إيريك تان هَك غيم لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون (الذي أنهى مهمته في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)؛ وفين ريسكي – نيلسن لدعم شؤون الحكم، والتنمية، وتنسيق الشؤون الإنسانية.

ثانيا – التطورات السياسية

ألف – التطورات التي طرأت منذ تولي الحكومة الجديدة مقاليد السلطة

٣ – عكس أداء البرلمان والحكومة ومؤسسات أخرى في دولة تيمور – ليشتي تقدما في تقرير السياسات ونقاشا سياسيا فعالا في الميادين المعتمدة ديمقراطيا. بيد أن استمرار الخلافات وانعدام التعاون بين بعض الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية حالا دون اتباع

نُهُج توافقية لحل عدد من القضايا الرئيسية، بما فيها قضية المشردين داخليا الذين يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص وقضية ''مقدمي الالتماس'' من القوات المسلحة التيمورية الذين يناهز عددهم ٦٠٠ شخص (انظر الفقرة ٣ من الوثيقة S/2006/628، والفقرة ٩ من الوثيقة S/2007/513). وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، وافق البرلمان على برنامج الحكومة الجديدة (انظر الفقرة ٧ أدناه) (التي شكلها التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية) بقيادة رئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو، بهامش ٤١ إلى ٢٣ صوتا؛ وكان من بين المعارضين ٢١ برلمانيا من الجبهة الثورية لتيمور - ليشتي (فرتيلين)، وهو الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد والذي لا يزال ينازع في دستورية الحكومة. ومن الأولويات القصيرة الأجل المحددة في البرنامج تحسين الأمن، ومعالجة وضع المشردين داخليا، وتسوية قضايا مقدمي الالتماس، وكذلك قضية الفار من السجن والهارب من الخدمة العسكرية، قائد الشرطة العسكرية في القوات المسلحة، ألفريدو رينادو (انظر الفقرة ١٠ من الوثيقة S/2007/50). وترد هذه الأولويات أيضا في الميزانية الانتقالية للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر وميزانية الدولة للعام ٢٠٠٨، اللتين اعتمدهما البرلمان في ٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على التوالي.

٤ - وتميزت المداولات البرلمانية عموما بنقاش حي وبناء بين الأحزاب السياسية كافة، بما فيها حزب فرتيلين، الذي شارك بنشاط في أعمال الجلسات العامة وأعمال اللجان، وقدم ملاحظات ومقترحات سديدة، كما أدلى بانتقادات لبرنامج الحكومة وميزانيتيها. وشارك رئيس الوزراء ووزراء آخرون في مناقشات برلمانية هامة، وبذلوا جهدا حقيقيا لمعالجة الشواغل التي أثارها برلمانيون. وقاد رئيس البرلمان، فرناندو دي أرويو، وفدا من أحزاب متعددة إلى إندونيسيا لتعزيز العلاقات مع البرلمان الإندونيسي، وشارك في اجتماع عقده الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك. وعلاوة على ذلك، شاركت ثلاث برلمانيات في المؤتمر الخامس للبرلمانيات والوزيرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعقود في بيجين.

٥ - وواجهت إدارات المقاطعات بصورة بنّاءة المشكلات التي نشأت في أعقاب الانتخابات مباشرة، وبخاصة ما ترتب على الإعلان الصادر في ٦ آب/أغسطس بشأن تشكيل حكومة جديدة من آثار سلبية طالت بوجه خاص مقاطعات باوكاو ولاوتم وفيكيكي (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/2007/513). وردت إدارات هذه المقاطعات الثلاث، بدعم من البعثة والشرطة الوطنية والقوات المسلحة، فضلا عن قوات الأمن الدولية، بسلسلة من مبادرات الحوار الهادفة إلى إفساح المجال للالتقاء بين أصحاب المصالح المتعارضة. وساعد في هذه المساعي رفض قيادة حزب فرتيلين علانية العنف كتعبير عن السخط السياسي. واتضح أثر هذه المبادرات بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، إذ استأنفت جميع المدارس والمكاتب الإدارية المحلية عملها العادي وعاد معظم المشردين حديثا إلى ديارهم.

٦ - وعقب الاجتماع الذي عقده الرئيس مع ألفريدو رينادو في ١٩ آب/أغسطس (انظر الفقرة ١٨ من الوثيقة S/2007/513)، أنشأ رئيس الوزراء ''مجلسا توجيهيا لعملية الحوار'' في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، برئاسة كاتب الدولة لشؤون الأمن، لتنسيق مبادرة الحوار من أجل تسوية قضية رينادو وجماعته. وعلى الرغم من جهود الحكومة، لم تسفر المفاوضات مع رينادو بعد عن نتائج ملموسة، وما زال هناك خلاف بشأن مسائل رئيسية من قبيل تسليم الأسلحة وترتيبات التجميع. وفي ٩ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم رينادو تجمعات في مقاطعة إرميرا، حضرها حشود من مئات من الناس، من بينهم مقدمو الالتماس، وحمل بعضهم علنا أسلحة ذات ماسورة طويلة. وربط رينادو ومقدمو الالتماس، خلال التجمعات وفي الملاحظات العلنية، بين حالتيهما مطالبين بمعالجتهما معا رغم أن الحكومة والرئيس يعتبرانهما مسألتين منفصلتين. ولم يُعقد اجتماع مقرر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر بين رئيس الوزراء ورينادو لأن رينادو لم يحضر. وما زال هدف الحكومة أن تتوصل في نهاية المطاف إلى استسلام رينادو طواعية وتقديمه إلى العدالة ليخضع للإجراءات القضائية. وإن البعثة، مراعاة لمهمتها الموكلة إليها والمتمثلة في حفظ الأمن العام، تبقي على موقفها من أن الحوار هو السبيل المفضل حاليا لبلوغ تلك الغاية، إذ إن رينادو أشار كتابة إلى أنه مستعد لتقديم نفسه للعدالة (انظر الفقرة ١٨ من الوثيقة S/2007/513).

٧ - وما زال الوضع السياسي هشا. فحزب فرتيلين لا يزال يعتبر الحكومة التي شكلها التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية غير دستورية، مشيرا إليها بوصفها ''حكومة الأمر الواقع'' (انظر الفقرة ٤ من الوثيقة S/2007/513). وقد أُعيد تأكيد هذا الموقف في المعتكف الوطني الذي نظمه حزب فرتيلين في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، حيث أعاد الحزب تأكيد التزامه بدعم السلام والاستقرار الوطني. كما دعا قادة الحزب الحكومة إلى التنحي وإلى انتخابات مبكرة تجرى في عام ٢٠٠٩، مثلما أُبلغت بعثة مجلس الأمن (انظر الفقرة ٥ من الوثيقة S/2007/711) وأُبلغتُ خلال زياراتي الأخيرة إلى البلد. وحافظ الائتلاف الحكومي، رغم اشتكاء بعض أعضائه في البرلمان من قلة التشاور، على تضامنه أثناء التصويت على المسائل الكبرى.

٨ - وخلال معظم فترات السنة الماضية، كان اهتمام السلطات التيمورية والبعثة على السواء منصبا أساسا على تنظيم الانتخابات بسلام. وعلى مدى الشهور التي تلت الانتخابات، كانت هناك تطلعات متزايدة في أوساط السكان إلى أن تفي الحكومة بالوعود المقطوعة أثناء الحملة الانتخابية، وأن تبرهن على قدرتها على إيجاد حلول دائمة للمشكلات العديدة التي يواجهها البلد، ومنها انتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع، وغير ذلك من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. ولئن كانت وثائق البرنامج والميزانيتين التي اعتمدتها

الحكومة وناقشها البرلمان مناقشة بنّاءة تعكس التزاما بتحمل المسؤوليات، فإن الحكومة تحتاج الآن إلى تسخير القدرات وتعزيزها لتنفيذ الأنشطة المدرجة في الميزانية، التي ستستمر الحاجة إلى توفير المساعدة من أجلها. ومن الهام للمضي قدما أن تسلّم كافة الأطراف بأن الخلافات السياسية لا ينبغي أن تمنع التعاون على حل المسائل الملحة ودعم عملية بناء الدولة تعزيزا للمصالح الكبرى لتيمور – ليشتي. وفي هذه المرحلة الحاسمة، من الأساسي أن يتزايد توافق الآراء على الصعيد الوطني ويستمر الدعم الدولي لتعزيز مكاسب العام الماضي وكفالة ترسيخ ثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد في تيمور – ليشتي.

باء – دعم الحوار والمصالحة

٩ – ما فتئ ممثلي الخاص يشدد على ضرورة معالجة القضايا الأساسية السياسية والمتصلة بالأمن من خلال عمليات جامعة وتعاونية في اجتماعيه الأسبوعيين المنفصلين مع كل من الرئيس ورئيس الوزراء، واجتماعاته المنتظمة مع رئيس البرلمان. ولدعم اضطلاع المعارضة بدور هام وبنّاء، ما برح ممثلي الخاص، منذ تشكيل الحكومة الجديدة، يعقد اجتماعات أسبوعية مع الأمين العام لحزب فرتيلين، رئيس الوزراء السابق ماري ألكاتيري. وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي المجتمع المدني. وكانت من مواضيع المناقشة المطروحة بانتظام المشاكل الملحة الناشئة مباشرة بعد اندلاع الأزمة التي تواجهها تيمور – ليشتي من قبيل مسألة المشردين داخليا، وقضية مقدمي الالتماس، وقضية الفار رينادو. وفي هذه المحافل، ظل ممثلي الخاص يحث القيادة التيمورية وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة الحوار السلمي وتجنب توسل العنف لتسوية الخلافات.

١٠ – وحتى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عقد ١٦ اجتماعا للجنة التنسيق الرفيعة المستوى و ١٣ اجتماعا لمنتدى التنسيق الثلاثي (انظر الفقرتين ٧ و ٤٠ من الوثيقة S/2007/50، والفقرتين ٥ و ٢٧ من الوثيقة S/2007/313). وتظل هاتان الهيئتان تشكلان منتديين قيمين للتعاون وبناء التوافق في الآراء بين البعثة والحكومة بشأن مسألة الأمن وغيرها من المسائل الرئيسية التي يواجهها البلد. كما واصلت البعثة عقد اجتماعاتها الشهرية (١٠ اجتماعات حتى الآن) مع قادة جميع الأحزاب السياسية، بما فيها تلك التي ليست ممثلة في البرلمان. ووفرت هذه اللقاءات للأحزاب فرصا هامة لمناقشة القضايا التي تهمها ولمحاسبة بعضها بعضا على الالتزامات الواردة في اتفاق الأحزاب السياسية، بما في ذلك التمسك بمبادئ الحكم الرشيد، وكفالة إعطاء دور فعال وبنّاء للمعارضة والمجتمع المدني، وضمان عدم تسييس مؤسسات الدولة مثل القوات المسلحة والشرطة الوطنية والإدارة العامة، وإدانة أشكال العنف كافة. وواصلت المنظمات النسائية غير الحكومية الاضطلاع بدور هام

في تشجيع الحوار والمصالحة في أوساط النساء والرجال من خلال أنشطة منها حملة الستة عشر يوما من النضال ضد العنف الجنساني وحلقة العمل الوطنية بشأن إشراك الرجل في إنهاء العنف ضد المرأة. كما تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم لاستراتيجية الإنعاش الوطني الجديدة التي وضعتها الحكومة والتي تركز على الحوار المجتمعي باعتباره إحدى أولوياتها الخمس (انظر الفقرة ٥٢).

١١ - واستهل موظفو إدارات المقاطعات وأفراد الشرطة الوطنية، بدعم من شرطة البعثة، سلسلة من حلقات الحوار في المقاطعات الشرقية في أعقاب العنف الذي شهدته في آب/أغسطس ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ٥). ودعم الرئيس خوسيه راموس - هورتا جهود المصالحة هذه من خلال زيارات قام بها إلى المقاطعة الفرعية واتولاري بمقاطعة فيكيكي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر وإلى مقاطعتي لاوتم وباوكاو في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وزار الرئيس مقاطعتي باوكاو وفيكيكي مرة أخرى في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر. ودعمت البعثة هذه الجهود من خلال زيارات قام بها ممثلي الخاص إلى مقاطعتي باوكاو وفيكيكي وبتيسير الحوار بين الأحزاب السياسية في المقاطعات التي واجهت مشاكل أمنية (ومنها باوكاو وإرميرا).

١٢ - وخلال عدد من الزيارات الرفيعة المستوى، أعرب المجتمع الدولي عن التزامه المستمر بتيمور - ليشتي، مؤكدا على ضرورة تعزيز الحوار والمصالحة بين القادة السياسيين والأحزاب السياسية بهدف التعاون في التصدي للتحديات التي يواجهها البلد. وقام الرئيس بزيارات إلى البرتغال وسنغافورة، كما زارت تيمور - ليشتي وفود عدة رفيعة المستوى. وزارت بعثة لمجلس الأمن تيمور - ليشتي للمرة الأولى منذ استعادتها استقلالها من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وأبرزت في تقريرها (S/2007/711) الشواغل والقضايا الرئيسية التي تواجه البلد. وحثت البعثة القادة السياسيين التيموريين على العمل سويا لمعالجة تلك القضايا بشكل منسق بما يحقق المصلحة الوطنية، وأكدت ضرورة مواصلة الحوار على الصعيدين الوطني والمجتمعي لتدعيم التوافق السياسي وتهدئة التوتر القائم. ووجهت نداءات مماثلة خلال الزيارات التي قام بها رئيس المفوضية الأوروبية، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية في أستراليا، ووزير الخارجية في البرازيل، ووزير المالية في النرويج، وكاتب الدولة للتعاون والشؤون الخارجية وكاتب الدولة لشؤون الدفاع في البرتغال. وخلال الزيارات التي قام بها ممثلي الخاص إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل وستراسبورغ وإلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، شددت المناقشات على ضرورة مواصلة الدعم الدولي لتعزيز مؤسسات الدولة وسيادة القانون، والمساعدة في بناء ثقافة الحكم الديمقراطي، في سبيل حل المشاكل التي يواجهها هذا البلد الفتي.

١٣ - وسعدت بأن أزور تيمور - ليشتي يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر لأنقل إلى الحكومة والسكان أن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة التزاما تاما ببذل الجهود لإحلال السلام والاستقرار المستدامين، وبسط سيادة القانون، وتحقيق الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ومع إشادتي بالشعب التيموري للخطوات الكبيرة التي خطاها خلال العام الماضي، بما في ذلك إجراء انتخابات سلمية، وجهتُ نداء قويا إلى القيادة والمتحاورين الآخرين للتوحد في مواجهة التحديات الخطيرة التي لا تزال قائمة. وشددت على أن هناك عددا من الأسباب الجذرية للأزمة التي لم تعالج معالجة تامة، منها الانقسامات السياسية وضعف المؤسسات (لا سيما قوات الأمن)؛ وانتشار الفقر على نطاق واسع وتفشي البطالة، التي تسجل نسبة عالية بوجه خاص في أوساط الشباب. وأعربت أيضا عن القلق لعدم قيام هذا البلد بحل بعض القضايا الخطيرة من مخلفات الأزمة التي لا تزال تسهم في خلق وضع أمني متقلب، مثل مسألة المشردين داخليا، وقضية مقدمي الالتماس، وقضية الفار رينادو. لذا ناشدتُ القيادة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في تيمور - ليشتي تكثيف الجهود من أجل الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني بهدف رأب الصدع ومواجهة تحديات البلد العديدة بطريقة منسقة تعزز المصالح الوطنية. وفي هذه المرحلة الحاسمة، شددتُ على ضرورة أن يتعاون التيموريون جميعا تعاونا وثيقا - بما في ذلك الحكومة وحزب فرتيلين - على تلبية الاحتياجات ذات الأولوية والحفاظ على الاستقرار وتعزيز الحكم الديمقراطي واحترام سيادة القانون.

١٤ - ومما شجعني أن القادة التيموريين والمتحاورين الآخرين ركزوا على الحاجة الماسة إلى تحسين الأوضاع الأمنية وتعزيز الحوار بين القادة السياسيين ليتصدوا جماعة للتحديات التي يواجهها البلد على الأمدين القريب والبعيد. وأعرب المتحاورون التيموريون، بمن فيهم حزب فرتيلين عن تقديرهم لجهود المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة، لكنهم ناشدوا تقديم مزيد من المساعدة لتعزيز الحوار بين القادة بغية تيسير اعتماد نُهج توافقية لمعالجة مشاكل البلاد، بما فيها تلك المتصلة بالمرشدين داخليا، ومقدمي الالتماس، ورينادو. وطلبتُ إلى ممثلي الخاص أن ينظر، بالتشاور مع القيادة التيمورية، في اتخاذ تدابير إضافية لتيسير اتباع نُهج جامعة لمعالجة هذه المشاكل الملحة، آخذا في الاعتبار أن حزب فرتيلين وجه إليّ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر رسالة تتضمن بعض المقترحات، وجهود الرئيس ورئيس الوزراء للتحاور مع الحزب ومع آخرين لحل هذه المشكلات.

جيم – تقديم الدعم لبناء القدرات اللازمة للمؤسسات والعمليات الانتخابية

١٥ – بعد النجاح في إجراء انتخابات العام ٢٠٠٧، أكد قادة البلاد على ضرورة تعزيز البنية التحتية الأساسية وقدرات المؤسسات الانتخابية وإعادة النظر في الإطار القانوني للانتخابات. فوضعت اللجنة الانتخابية الوطنية والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات خططا استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل بمساعدة الأمم المتحدة. وساعد الفريق الانتخابي بالبعثة، إلى جانب خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هذه المؤسسات ولجنة مراجعة القوانين الانتخابية التابعة للحكومة في التدريب وفي الجهود المبذولة لإصلاح الإطار الانتخابي. كما قدمت البعثة والبرنامج الإنمائي الدعم للمؤسسات الانتخابية لتنظيم اجتماع تنسيقي على المستوى التنفيذي مع البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ودعما للجهود الرامية إلى تعزيز دور المرأة في العمليات الانتخابية في البلد، نظمت البعثة حلقة عمل لمناقشة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بهذا الشأن.

ثالثا – استعادة الأمن العام والمحافظة عليه

ألف – التطورات الأمنية

١٦ – مع انتهاء الانتخابات ومغادرة وحدة الشرطة المشكلة الخامسة التابعة للبرتغال، التي كانت مخصصة لكفالة أمن الانتخابات، انخفض قوام شرطة البعثة من ١ ٦٤١ فردا في نهاية تموز/يوليه إلى ١ ٤٨٠ فردا (٧٧ امرأة) بحلول ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ومن أصل هذا القوام، كان ٨٨٦ ضابطا (بمن فيهم ١٣٩ من أفراد وحدة الشرطة المشكلة الماليزية، و ١٤١ من أفراد وحدة الشرطة المشكلة البرتغالية، و ٣٠ من أفراد وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية) منتشرين في ديلي، فيما كان ٥٩٤ ضابطا آخرين منتشرين في مقاطعات أخرى (من بينهم ١٤٠ من أفراد وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية (١١٤ فردا في باوكاو و ٢٦ آخرين في فيكيكي) و ١٠٩ أفراد من وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية (٧٩ فردا في بوبونارو و ٣٠ آخرين في كوفاليما)). وواصلت شرطة البعثة الاضطلاع بالمهمة الموكلة إليها والمتمثلة في إنفاذ القانون مؤقتا، مع زيادة كبيرة في جهودها الرامية إلى دعم تدريب الشرطة الوطنية وتطويرها من الناحية المؤسسية وتعزيزها (انظر أيضا الفقرة ٢٥).

١٧ – وفي أعقاب اندلاع العنف في المقاطعات الشرقية في شهر آب/أغسطس (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/2007/513)، شهد الوضع الأمني العام تحسنا في جميع أنحاء البلد إذ لم تطرأ حوادث أمنية ذات شأن كما لم تقع زيادة في أعمال العنف. وتراجع أيضا عدد الجرائم الخطيرة المرتكبة كالقتل والاختطاف والاغتصاب، إذ انخفض من حوالي تسع جرائم

في الشهر خلال الفترة التي غطاها التقرير السابق إلى ما يقرب من خمس جرائم في الفترة الحالية. وهذا الاتجاه الإيجابي يعود إلى حد بعيد إلى النُّهج الاستراتيجية التي تبنتها شرطة البعثة والشرطة الوطنية والمتمثلة في تحسين جمع المعلومات، ونشر دوريات محددة الهدف في المناطق المثيرة للمشاكل، ومساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة منعاً لارتكاب الجرائم، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تعد معرضة بوجه خاص للتقلب. فعلى سبيل المثال، قامت شرطة البعثة، بتعاون مع ضباط الشرطة الوطنية ومساعدةٍ من قوات الأمن الدولية، بعملية في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر تمكنت فيها بفضل معلومات حصلت عليها من مصادر محلية من استرجاع أسلحة في منطقة بايرو بيتي المثيرة للمشاكل في ديلي. وكان من ضمن الأسلحة المسترجعة أقواس ونبال وسواطير ومقاليع وسكاكين ورماح ومسدسات محلية الصنع. وكان التعاون الجيد بين الشرطة ومسؤولي المجتمعات المحلية ضروريا لنجاح هذا الجهد.

١٨ - كما أسهمت المساعي الحميدة التي بذلتها القيادة الوطنية والبعثة وجهودهما من أجل إقامة الحوار إسهاما ملموسا في تحسن الوضع الأمني (انظر الفقرتين ٩ و١٠)، شأنها في ذلك شأن رفض العنف من جانب قيادة حزب فرتيلين. وقد انخفضت أعمال الشغب العام اليومية بنحو الثلث أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، بالرغم من أنها ما زالت تسبب مشكلة في صون الأمن العام، ولا سيما في ديلي. وينطوي العديد من أعمال الشغب المذكورة على حوادث من قبيل القذف بالحجارة والاعتداءات في أوساط مجموعات الشباب المتقاتلين فيما بينهم أو المستهدِفين غيرَهم. ومن الممكن أن تتزايد هذه الحوادث الأمنية في حال تدهور الأوضاع في مخيمات المشردين داخليا مع بداية موسم الأمطار.

١٩ - وساهمت البعثة في التعاون الجيد الجاري بين جهازي مراقبة الحدود في تيمور - ليشتي وإندونيسيا، وذلك بفضل جهود التيسير التي يبذلها ضباطها المعنيون بالاتصال العسكري بالدرجة الأولى. وواصل هؤلاء الضباط أيضا تيسير التعاون الوثيق بين البعثة وقوات الأمن الدولية وكذلك مع القوات المسلحة التيمورية.

٢٠ - إن الأثر الإيجابي لجهود الشرطة في خفض معدل الجرائم الخطيرة، من جهة، وحوادث الشغب العام المرتبطة بمجموعات الشباب المتقاتلة والمستمرة يوميا، من جهة أخرى، يعكسان الحاجة إلى استمرار وجود قوي لشرطة البعثة (بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة الأربع) حفظا للاستقرار حتى تتوصل الشرطة الوطنية إلى بناء قدرات وافية بالغرض. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعمد شرطة البعثة على نحو متزايد إلى تحويل مناط التركيز في جهودها إلى إصلاح قوة الشرطة الوطنية وإعادة بنائها. على أنها ستواصل في تلك الأثناء الاضطلاع

بدور مهم في إنفاذ القانون مؤقتا تأمينا للاستقرار. وبما أن الوضع الأمني لا يزال هشا، فاحتمال اندلاع أعمال العنف ما زال قائما، وخاصة بسبب المسألتين اللتين لم يتم حلهما بعد وهما مسألتا رينادو ومقدمي الالتماس. ويسهم إمعان حزب فرتيلين في إعلاناتها بأن الحكومة غير دستورية في زيادة الخوف العام لدى بعض عناصر السكان وشعورهم بالغموض فيما يتعلق بالوضع الأمني. ومن ثم فمن الأهمية القصوى تعزيز برامج الدعوة والتربية الوطنية للحد من حوادث العنف التي يقوم بها الشباب وجماعات الفنون الحربية، وكذلك من العنف الجنساني.

باء – دعم الأجهزة الأمنية وتعزيزها من الناحية المؤسسية

٢١ – تواصل برنامج التسجيل والفرز ومنح الشهادات لأفرد الشرطة الوطنية وفقا، للترتيب المتعلق بالشرطة الذي أبرمته الحكومة والبعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر الفقرة ٣٣ من الوثيقة S/2007/50 والفقرة ٢٥ من الوثيقة S/2007/513). ففي ١ كانون الأول/ديسمبر، اكتمل تسجيل جميع الضباط، باستثناء ٨٨ ضابطا لم يسجلوا أنفسهم وأصبحوا غير معدودين ضمن هيئة الشرطة. وأكمل جميع الضباط المسجلين وعددهم ٣ ١٠٨ ضباط (٥٧٠ امرأة) عملية الفرز في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ومن أصل هؤلاء الضباط الذين شملهم الفرز والبالغ عددهم ٣ ١٠٨ ضباط، أكمل ١٨٦ ضابطا (٤٢ امرأة) بنجاح دورة منح الشهادات المؤقتة وعملية التوجيه الممتدة ستة أشهر بكلتيهما وبذلك حصلوا على الشهادة النهائية. وحصل ١ ٥٠٣ آخرون على شواهد مؤقتة (لاجتيازهم دورة منح الشهادات المؤقتة) وهم الآن في مرحلة التوجيه. ومن جانب آخر، هناك ٢٩٦ ضابطا (٢٢ امرأة) يتوجب القيام بمزيد من التحريات بشأنهم بسبب المزاعم التي تُنسب إليهم ارتكاب أعمال إجرامية وانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، والتي سيفصل فيها فريق تقييم الشرطة الخاضع للقيادة التيمورية. أما من تبقى من الضباط الذين شملهم الفرز وقوامهم ١ ١٢٣ ضابطا، فإما أنهم يتابعون دورة منح الشهادات المؤقتة وإما أنهم ينتظرون الاشتراك فيها. ونظرا لعدم توافر مرافق ملائمة للتدريب في بعض الأماكن، فقد أنشأت البعثة أفرقة متنقلة لتوفير دورة منح الشهادات المؤقتة، وقد اكتمل التدريب في مقاطعتي إرميرا وماناتوتو وسيكتمل في مقاطعتي ليكيتشا وباوكاو في أواخر كانون الثاني/يناير. وتدرس البعثة مع الحكومة إمكانية تعزيز هذه الأفرقة المتنقلة للتعجيل بتوفير التدريب للضباط في سائر المقاطعات.

٢٢ – وواجهت البعثة خلال الأشهر الأخيرة تحديات متزايدة في عملية توجيه أفراد الشرطة الوطنية. ذلك أن بعضا من ضباط هذه الشرطة، ولا سيما في المقاطعات، عارضوا تولي

شرطة البعثة مهام الإشراف والتوجيه اعتقادا منهم بأنهم جاهزون للاضطلاع بمسؤوليات تنفيذية مزيدة، وذلك بالرغم من أن غالبية الضباط أبانوا عن تعاونهم واستعدادهم للقيام بجميع متطلبات عملية منح الشهادات. وعلاوة على ذلك، فإن عددا من القادة التيموريين، بمن فيهم رئيس الوزراء وكاتب الدولة لشؤون الأمن والقائد العام المعيَّن للشرطة الوطنية، قد أعربوا علناً عن قلقهم من وتيرة عملية منح الشهادات ودعوا إلى إناطة ضباط الشرطة الوطنية بمهام تنفيذية مزيدة، وكذلك التعجيل بتسليم مسؤوليات الشرطة في المقاطعات. كما أثيرت بعض الشواغل فيما يتعلق بقلة عدد أفراد شرطة البعثة المزودين بما يلزم من مجموعات مهارات التدريب.

٢٣ - وثمة أيضا عوامل شتى تؤثر في قدرة شرطة البعثة على القيام بالتوجيه. فالعدد القليل نسبيا من ضباط شرطة البعثة الموفدين إلى المقاطعات، وبخاصة إلى المناطق النائية، يجعل عملية التوجيه أصعب منها في ديلي. كما أن ارتفاع معدل دوران ضباط شرطة البعثة عن طريق التناوب يؤثر في جهود التوجيه، بالرغم من وضع مبادئ توجيهية شاملة تحقيقا لوحدة النهج. ونظرا للتركيز على مهمة صون الأمن أثناء الانتخابات، فإن معظم ضباط الشرطة الموفدين إلى البعثة قد كانوا من ذوي الخبرة في العمليات لا في مجال التدريب والتوجيه. ويجري حاليا بذل جهود من أجل تحسين قدرة شرطة البعثة على توفير التدريب والتوجيه للشرطة الوطنية، ويشمل ذلك تعزيز نهج تدريب المدربين ودعوة البلدان المساهمة إلى إيفاد مزيد من الضباط الذين لديهم مهارات متخصصة في مجال التدريب والتوجيه. وبالإضافة إلى ما سبق، أبرز تقييم مستقل للوحدة المعنية بالضعفاء في الشرطة الوطنية، وهو ما زال جاريا ويحظى بدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الحاجة إلى إيفاد ضباط إضافيين إلى البعثة، تكون لهم دربة وخبرة في التصدي للجرائم الجنسانية، وخاصة بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به الوحدة في حماية النساء والأطفال الذين ما زالوا يتحملون الوطأة العظمى من العنف. وبالطبع ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية للتصدي للعنف الجنساني على المستويات كافة، بوسائل من ضمنها تدريب جميع الضباط التابعين للشرطة الوطنية وشرطة البعثة على الاحتياجات الخاصة بالنساء وعلى تقنيات التحري بشأن الجرائم الجنسانية، فضلا عن تحسين سبل لجوء الضحايا إلى القضاء.

٢٤ - إن إعادة بناء الشرطة الوطنية بوصفها هيئة تتسم بالنزاهة والروح المهنية والموثوقية، وتكون لديها نظم وعمليات مستدامة، هي مهمة طويلة الأجل. ويجب ألا يتم خفض المعايير الصارمة الحالية لمنح الشهادات. كما أن قضايا إساءة السلوك التي وقعت منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ والبالغة ٢٤٣ قضية تورط فيها عدد من ضباط الشرطة المشمولين بعملية الفرز والبالغ عددهم ٣ ١٠٨ ضباط، تبرز ضرورة مواصلة تولي شرطة البعثة عملية التوجيه

والإرشاد عن كثب. ومما يبعث على التفاؤل مع ذلك أن ضباط الشرطة الوطنية الـ ١٨٦ الذين حصلوا على الشهادة النهائية اعتبر أداؤهم جيدا و لم يتورط أحد منهم في سلوك مشين حتى الآن.

٢٥ - وبالنظر إلى التقدم المحرز في تسجيل ضباط الشرطة الوطنية وفرزهم وتدريبهم، بدأت البعثة تناقش مع الحكومة عملية نقل مسؤولية إنفاذ القانون تدريجيا إلى الشرطة الوطنية، بالرغم من وجود مخاوف معينة فيما يخص قدراتها اللوجستية التي ما زالت ضعيفة (بما في ذلك انعدام المرافق والمركبات ومعدات الاتصالات الكافية). ووفقا للترتيب المتعلق بالشرطة وخطة إصلاحها وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها التي يجري التفاوض بشأنها مع الحكومة، فإن الجدول الزمني للتسليم يتوقف على الحالة فيما يتعلق بالأمور التالية: (أ) برنامج منح الشهادات؛ و (ب) إنجاز المعايير وأهداف الأداء المبينة في خطة الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء؛ و (ج) الوضع الأمني. وفي ضوء هذه العوامل، يتوقع أن يبدأ تسليم المقاطعات و/أو وحدات الشرطة الخاصة تدريجيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، على أنه من المحتمل أن تكون وحدة التدخل السريع هي أولى الوحدات التي سيعلن عن دخولها طور الاشتغال التام. وبناء على التقدم المحرز، يزمع لاحقا أن تجري عملية التسليم بمعدل مقاطعة واحدة كل شهرين، بدءا بمقاطعة ديلي. وسيراعي الجدول الزمني أيضا نتائج ''عملية تسليم تجريبية'' لثلاث مراكز فرعية للشرطة في ديلي، ستبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. غير أنه سيكون من الضروري أن يظل بعض ضباط شرطة البعثة في المقاطعات المسَلَّمة لمواصلة إسداء المشورة لضباط الشرطة الوطنية وتزويدهم بالدعم والاتصال بشرطة البعثة بالمقر في ديلي وتقديم تقارير إليها.

٢٦ - وأسهمت القوات المسلحة أيضا إسهاما قيما في استتباب الأمن العام من خلال مساعدة شرطة البعثة والشرطة الوطنية على حفظ القانون والنظام في المقاطعات الشرقية إبان القلاقل التي وقعت في آب/أغسطس وبعدها، والمحافظة على الأمن الثابت في بعض المنشآت الرئيسية في ديلي. ومع ذلك، فقد عمد الجنود التيموريون المكلفون مهام الأمن الثابت في بعض الحالات إلى إطلاق نيران تحذيرية منتهكين بذلك قواعد الاشتباك، الشيء الذي أدى إلى نشوب منازعات عرضية بين بعض أفراد القوات العسكرية والشرطة. وقد استجابت قيادة القوات المسلحة للبعثة عندما أعربت لها عن قلقها من تلك الحوادث. على أن وقوعها يبرز ضرورة مواصلة تحسين العلاقات بين القوات الأمنية، فضلا عن تعزيز السياسات والإجراءات المؤسسية المناسبة لقوة عسكرية تزاول مهامها في ظروف السلم، وذلك في إطار نهج شمولي لإصلاح القطاع الأمني. وللمساعدة على معالجة بعض من الشواغل المذكورة، شرعت البعثة في كانون الأول/ديسمبر في تدريب أفراد القوات المسلحة على المعايير الوطنية

والدولية في مجال حقوق الإنسان والمبادئ المتصلة باستخدام القوة ومسؤولية القيادة لضمان احترام معايير حقوق الإنسان. وتدخل العروض المشتركة بين الشرطة الوطنية والقوات المسلحة والتعاون بينهما في الأنشطة الرامية إلى الاحتفال بيوم الاستقلال في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في إطار الجهود المتواصلة من أجل إضفاء طابع مؤسسي على علاقات التعاون بين القوات المسلحة التيمورية وهيئة الشرطة.

جيم – الاستعراض الشامل للقطاع الأمني

٢٧ – هناك أيضا تحديات أكبر ينبغي التصدي لها في القطاع الأمني ككل، ومنها الحاجة إلى تحسين العمل المشترك بين الأجهزة الأمنية، وزيادة القدرة على القيام بالعمليات، ودعم الأطر القانونية، وتعزيز آليات الرقابة المدنية، وكلها أمور سيُمعن النظر فيها خلال العملية الجارية لاستعراض القطاع الأمني. وقد بدأت هذه العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في إطار الفريق العامل المشترك المعني باستعراض القطاع الأمني، الذي يشترك في رئاسته كبار ممثلي الوزارات المختصة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (انظر الفقرة ٣٨ من الوثيقة S/2007/50، والفقرة ٢٨ من الوثيقة S/2007/513). ومنذ انتخابات عام ٢٠٠٧، يقوم الرئيس، بموافقة الحكومة، بدور استباقي في عملية استعراض القطاع الأمني، وذلك في إطار هيكل تنسيقي من ثلاثة مستويات، أُنشئ في آب/أغسطس، ويشترك في رئاسته رئيس الدولة ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء.

٢٨ – وتواصل البعثة مشاركتها الكاملة في آلية التنسيق هذه دعما لعملية الاستعراض، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم المساعدة التقنية. وبدأت البعثة الإعداد لدراسة استقصائية تجريها الحكومة على نطاق البلد للوقوف على آراء السكان التيموريين بشأن القطاع الأمني، وهي دراسة تدعمها ماليا حكومة النرويج عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصلت البعثة كذلك تعزيز مشاركة الجهات المعنية من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، مثل البرلمان، والمجتمع المدني، والكنيسة، والأوساط الأكاديمية، في عملية الاستعراض. كما أن قضايا إصلاح القطاع الأمني من المواضيع التي تُناقش بانتظام في اجتماعات ممثلي الخاص مع القيادة التيمورية ومع المعارضة، وكذلك في اجتماعات لجنة التنسيق الرفيعة المستوى.

رابعا – تعزيز حقوق الإنسان وإقامة العدل

ألف – دعم جهود رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٢٩ – أصدرت البعثة، في تشرين الثاني/نوفمبر، تقريرا عن التطورات في مجال حقوق الإنسان في تيمور – ليشتي يغطي الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧. وذكر التقرير أن مواطني تيمور – ليشتي يتمتعون بمجموعة من حقوق الإنسان الأساسية، منها حرية الكلام وحرية الاجتماع وحرية الدين. وأبرز التقرير أيضا أنه قد تم منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إحراز تقدم مهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عدد من المجالات، ومن ذلك إجراء انتخابات سلمية اعتُبرت على نطاق واسع بأنها حرة ونزيهة، وتعزيز قدرات النظام القضائي، وبدء إجراءات قضائية بشأن الجرائم التي ارتُكبت أثناء أزمة عام ٢٠٠٦، وتوسيع نطاق أنشطة الرصد والتحقيق التي يقوم بها مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة. إلا أن التقرير أكد أيضا على أنه لا تزال هناك تحديات هامة ينبغي مواجهتها لضمان صون حقوق الإنسان، ومن ذلك ضمان مستوى معيشي مناسب (من حيث السكن والخدمات الأساسية والعمل وغير ذلك)، ومكافحة العنف العائلي والعنف الجنساني، وتهيئة الظروف الملائمة ليعود المشردون داخليا عودة طوعية وسلمية. كما أبرز التقرير الحاجة إلى تعزيز سبل اللجوء إلى القضاء وحماية السكان في المقاطعات، وإلى تعزيز المساءلة في حالات سوء السلوك في أوساط قوات الأمن. وقدم التقرير كذلك مجموعة من التوصيات الهادفة إلى مساعدة المؤسسات التيمورية والمجتمع المدني على السواء في دعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان في هذا البلد.

٣٠ – ورغم الصعوبات الكبيرة التي يواجهها النظام القضائي من حيث الموارد، فقد تحقق تقدم ملحوظ في المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء أزمة عام ٢٠٠٦، تماشيا مع التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في تيمور – ليشتي (انظر الفقرات من ١٨ إلى ٢٤ من الوثيقة S/2007/50). وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أُدين أربعة جنود لمشاركتهم في إطلاق نار أدى إلى مقتل ثمانية ضباط من قوة الشرطة الوطنية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قامت شرطة البعثة، مدعومة بقوات الأمن الدولية، عملا بمذكرة اعتقال صادرة عن محكمة مقاطعة ديلي، بإلقاء القبض على فنسينتي دا كونسيكاو، المعروف أيضا باسم ”راي لوس“، وذلك بدعوى ضلوعه، يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، في مواجهة مسلحة مع عناصر من القوات المسلحة أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص. وفي تطور مهم آخر، وُجّهت لرينادو، الهارب من العدالة،

و لـ ١٦ آخرين، تهم القتل دون سبق الإصرار والشروع فيه والتمرد وحيازة الأسلحة. وحُدّد تاريخ المحاكمة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٣١ - وكانت المحاكمات التي تمت حتى الآن، بما في ذلك محاكمة وزير الداخلية السابق والنائب السابق لقائد الشرطة الوطنية بمقاطعة ديلي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ٣٠ من الوثيقة S/2007/513)، إشارات مهمة للسكان للدلالة على أن تيمور - ليشتي ملتزمة بتطبيق القانون بحياد وبالتصدي للإفلات من العقاب. وقد أبدت الشرطة الوطنية والقوات المسلحة تعاونا إيجابيا خلال هذه الإجراءات، ومن ذلك قبول قائد القوات المسلحة علنا حكم الإدانة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في حق الجنود التيموريين الأربعة.

٣٢ - وبالتزامن مع اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، بدأ مكتب كاتب الدولة لتعزيز المساواة حملة الستة عشر يوما من النضال ضد العنف الجنساني، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة. وتُوّجت هذه الحملة بيوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. واعتُمد مشروع بقيمة ٥,٩ ملايين دولار بشأن دعم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في بناء دولة تيمور - ليشتي كان قدمه فريق الأمم المتحدة القطري إلى الصندوق الخاص بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مشروع يمتد على ثلاث سنوات يشترك في تنفيذه البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق السكان والمنظمة الدولية للهجرة والصندوق الإنمائي للمرأة. ويهدف هذا المشروع إلى الحد من العنف ضد المرأة بمعالجة قضايا ترتبط بالعنف والاعتداء الجنسين، وتأمين الحماية والوسائل القانونية اللازمة للتصدي للاعتداءات، وكفالة سبل لجوء الضحايا إلى القضاء. وإضافة إلى ذلك، وقّعت الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تشرين الثاني/نوفمبر، مشروعا للتعاون التقني خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يهدف إلى تعزيز قدرة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق المرأة.

٣٣ - ومن التطورات الإيجابية أن هناك مؤشرات متزايدة تفيد بأن البرلمان سيناقش التقرير النهائي للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور - ليشتي المقدم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بعنوان ''Chega'' (كفى). ومن شأن المناقشة البنّاءة بشأن متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير أن تعكس التزام البرلمان بتعزيز العدالة. وعُقدت آخر جلستي استماع للجنة الحقيقة والصداقة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/

أكتوبر ٢٠٠٧ في ديلي وجاكرتا على التوالي. ومن المقرر أن تقدم اللجنة تقريرها النهائي في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٣٤ - وتستمر البعثة في إعطاء أولوية عالية لسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسين التي تنتهجها، وكذلك لضرورة حفاظ كافة موظفيها على أعلى مستويات النزاهة والانضباط. وبالإضافة إلى توفير دورات توجيهية وأخرى منتظمة لكافة موظفي الأمم المتحدة بشأن منع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في مكان العمل، بدأت البعثة في تنظيم دورات تدريبية خاصة للموظفين الوطنيين حتى يكونوا على دراية تامة بحقوقهم وواجباتهم. وتلقى كل ضباط شرطة البعثة تدريبا في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسين وفي مواضيع أخرى مرتبطة بالسلوك والانضباط فور التحاقهم بالبعثة. كما أجرت البعثة استعراضات شهرية للمواقع المحظور ارتيادها. وأثمرت هذه الجهود عن تقلص عدد قضايا السلوك والانضباط. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، أُبلغ عن ثلاث حالات مزعومة من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسين، اثنتان منها تضمنتا ادعاءات ضد ضباط شرطة تابعين للبعثة، خلصت التحقيقات إلى أنها غير مدعومة بأدلة، فيما لا تزال الحالة الثالثة، بشأن أحد الموظفين المدنيين الدوليين، قيد التحقيق.

٣٥ - وقامت البعثة أيضا بتعزيز برنامجها للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد تضمنت الدورة التوجيهية للبعثة، التي شارك فيها ١ ٠١٠ من الموظفين حتى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حصة بشأن هذا الموضوع، وكان من بين ١٥ من المثقفين الأقران الذين درّبتهم البعثة ثمان نساء. كما ركّبت البعثة ٧٨ جهازا من أجهزة توزيع الواقيات الذكرية في مختلف مرافق الأمم المتحدة. وابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر، أصبحت الاختبارات الطوعية والاستشارات متاحة لموظفي الأمم المتحدة.

باء - تقديم الدعم لبناء القدرات وتعزيز قطاع العدالة

٣٦ - ركزت الحكومة الجديدة اهتمامها مجددا على ضرورة تعزيز نظام العدل، من خلال جملة تدابير منها التعجيل بتوزيع موظفين قضائيين ليعملوا بصفة دائمة في المقاطعات، حيث تعمل محاكم دائمة الآن في باوكاو وكوفاليما وأوكوسي. ويسهم توزيع الموظفين هذا، بدعم من البرنامج الإنمائي، في تحسين إمكانية لجوء السكان إلى نظام العدل. وعلاوة على ذلك، تشمل ميزانية عام ٢٠٠٨ زيادة كبيرة في الاعتمادات المخصصة لقطاع العدالة. وطلب وزير العدل مساعدة البعثة لصياغة إطار قانوني يضفي الطابع الرسمي على آليات العدالة التقليدية التي لا تزال خارج نظام العدل الرسمي. وتقوم الحكومة أيضا بإعداد تشريعات رئيسية أخرى، تشمل العنف العائلي وحماية الشهود، بمساعدة تقنية من البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان،

واليونيسيف، والبرنامج الإنمائي. وقدم عدد من شركاء الأمم المتحدة، بما فيهم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والبرنامج الإنمائي، ومفوضية حقوق الإنسان، والبعثة الدعم لإعداد تقرير الحكومة الأول عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي ينتظر أن توافق الحكومة عليه.

٣٧ - وأجرت بعثة تقييم مستقلة لمنتصف المدة (مؤلفة من خبراء دوليين وطنيين) تقييما شاملا لبرنامج دعم قطاع العدالة التابع للبرنامج الإنمائي بهدف قياس التقدم المحرز في تعزيز قدرات المؤسسات القضائية الوطنية منذ أوائل عام ٢٠٠٦. وأوصت البعثة في تقريرها بأن يتواصل تعزيز مشاركة الموظفين القضائيين الوطنيين، وأن تتخلى الجهات الدولية الفاعلة تدريجيا عن المهام التنفيذية للتركيز على التدريب والتوجيه، وهو ما أيدته البعثة وأقره البرنامج الإنمائي تماما. كما أكدت البعثة استمرار الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لقطاع العدالة في ضوء مصاعبه من حيث الموارد وتراكم القضايا فيه. ومن الأمور المشجعة أن القضاة الوطنيين يتولون بصورة متزايدة مسؤولية البت في القضايا، كما شوهد في محكمة مقاطعة ديلي حيث بت قضاة وطنيون في ١٥١ قضية جنائية مقابل ١٤٦ قضية بت فيها قضاة دوليون على مدى الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتخرجت دفعة ثانية مؤلفة من ١٢ قاضيا تيموريا من مركز التدريب القانوني في نهاية عام ٢٠٠٧، وانضموا إلى ٢٧ قاضيا ومدعيا عاما ومحاميا عاما وطنيا تخرجوا في حزيران/يونيه (انظر الفقرة ٣٥ من الوثيقة S/2007/513).

٣٨ - ولا يزال العنف الجنساني مسألة تثير قلقا بالغا، وتستدعي مزيدا من الاهتمام والدعم من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين على السواء. وأجرى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دراسة استقصائية أولية عن مدى انتشار العنف الجنسي والجنساني والمواقف تجاهه، ستكون أساسا لتحديد الدعم المجتمعي اللازم للنساء لمنع هذا العنف والاستجابة لاحتياجات الضحايا. ودعا صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب تعزيز المساواة بقوة إلى الموافقة على مشروع قانون العنف العائلي، الذي تمت المواءمة بينه وبين قانون العقوبات الجديد. ولتعزيز سبل اللجوء إلى القضاء عن طريق نشر المعلومات القانونية، نظمت البعثة والبرنامج الإنمائي عدة اجتماعات عامة بشأن المسائل المتصلة بالعدل في المقاطعات في تشرين الأول/أكتوبر.

٣٩ - وركزت الحكومة الجديدة اهتمامها أيضا على تعزيز نظام السجون (انظر الفقرة ٣٨ من الوثيقة S/2007/513). ويحرز تقدم تدريجي لكنه مطرد في قطاع الإصلاحيات بدعم مشترك من البعثة والبرنامج الإنمائي. ووافق وزير العدل على خطة استراتيجية. وأنجزت أعمال تجديد سجن

بيكورا تقريبا، وسيبدأ العمل في سجن غلينو في أوائل عام ٢٠٠٨. ووقع وزير العدل مذكرة تفاهم مع حكومة البرازيل للشروع في برنامج للتدريب المهني في سجن بيكورا لتطوير المهارات الحرفية لدى السجناء، فضلا عن إنشاء مركز للتدريب المهني يهدف، في جملة أمور، إلى تدريب العاملين في السجون ليصبحوا مدربين في حلقات العمل.

٤٠ - واستمرت الجهود الرامية إلى توطيد وتعزيز الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة. وساعدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة على إنشاء مجلس استشاري يضم ممثلين عن مختلف الفئات، بما في ذلك الطوائف الدينية والنساء والمعوقون والمؤسسات التجارية. وسهّل ذلك قبول مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأوفد مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة بعثة لرصد حقوق الإنسان إلى مقاطعات فيكيكي الفرعية، وقدم أيضا تحليليا لما رصد مع توصيات لتحسين الظروف في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة في ديلي. وقدمت البعثة مساعدة تقنية إلى المنظمات غير الحكومية لتحسين قدرتها على الاستفادة الفعالة من قاعدة بيانات عن مزاعم انتهاك حقوق الإنسان أنشئت في عام ٢٠٠٥ وتديرها منظمة غير حكومية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، طرحت البعثة دليلاً (بلغة تيتوم) عن رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تيمور - ليشتي يهدف إلى مساعدة المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة الوطنية.

٤١ - ونظرا لأهمية كفالة أن يتمتع موظفو مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة بمهارات كافية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، أولى البرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان الأولوية لمهارات التحقيق في مشروعهما المشترك بشأن بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في المكتب. وقد نظمت دورات تدريبية منتظمة لصالح المكتب للإلمام بمهارات التحقيق والإجراءات الدستورية والجنائية، وقدم البنك الدولي المساعدة التقنية اللازمة لذلك. كما نظم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تدريبا بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لصالح أفراد المكتب. وكانت هذه المساعدة في غاية الأهمية للحيلولة دون تراكم القضايا في المكتب وتعزيز ثقة السكان بالمؤسسة من خلال إنهاء التحقيقات في الوقت المناسب. وبالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة العامة، دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إدماج وحدات بشأن الاتفاقية في المناهج الدراسية لموظفي الخدمة المدنية. وبموجب مذكرة تفاهم بين حكومة تيمور - ليشتي ومعهد فيكتوريا للطب الشرعي في أستراليا للتحقيق في مذبحة سانتا كروز التي وقعت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، سيتم تدريب

١٠ من ضباط الشرطة الوطنية في مجال الطب الشرعي، بدعم من ضباط شرطة البعثة الذين يتمتعون بالخبرة في هذا المجال.

٤٢ - ويتوقع، استنادا إلى المشاورات، أن توقع البعثة وحكومة تيمور - ليشتي قريبا اتفاقية بشأن تقديم المساعدة إلى مكتب المدعي العام في تيمور - ليشتي لإنجاز التحقيقات العالقة في وحدة الجرائم الخطيرة السابقة. وبموجب هذه الاتفاقية، سيتمكن فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع للبعثة من الاطلاع على محفوظات وقواعد بيانات الوحدة المذكورة. وقد بدأت البعثة في إعداد خطط لإجراء تحقيقات منظمة وفعالة.

خامسا - دعم "الاتفاق"، والحكم الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدات الإنسانية

ألف - دعم عملية "الاتفاق"

٤٣ - اختتمت الحكومة مشاورات مكثفة بشأن مشروع وثيقة ''اتفاق'' مع أكثر من ١ ٠٠٠ من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين المشاركين في شتى منتديات الحوار. واستنادا إلى التعليقات المقدمة، اقترحت سلسلة من الإجراءات والاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الموصى بها في كل مجال من المجالات الستة ذات الأولوية (انظر الفقرة ٤٠ من الوثيقة S/2007/513). وهي تشكل أساس الإطار التنفيذي للاتفاق، الذي يعتبر في الأساس أداة تنسيق للموارد تحدد أيضا الثغرات التي قد تكون بحاجة إلى مساعدة دولية إضافية لسدها. واعتبر فريق الأمم المتحدة القطري الاتفاق أساسا لصياغة إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أيد مجلس الوزراء الاتفاق، ويتوقع البدء في تنفيذه في اجتماع لشركاء التنمية الدوليين في مطلع عام ٢٠٠٨.

باء - تعزيز الحكم الديمقراطي

٤٤ - استمرت الجهود التي تبذلها البعثة ويقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الإنمائيون لدعم الأجهزة السيادية الأربعة (الرئاسة والبرلمان والجهاز التنفيذي والجهاز القضائي)، والمجتمع المدني ووسائط الإعلام من أجل توطيد ثقافة الحكم الديمقراطي. وبهدف تعزيز نظام الضوابط والموازين في البلد، واصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم إلى مكتب الرئيس لزيادة فعاليته، بوسائل منها وضع عمليات لتحسين إدارة برنامجه وقدرات التنسيق والاتصال فيه. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اضطلعت البعثة والبرنامج الإنمائي معا بمهمة تحليل تنظيمية لدعم مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية. وأسديت المشورة إلى البرلمان

من جانب البعثة ومن خلال مشروع دعم البرلمان التابع للبرنامج الإنمائي الذي أوفد أربعة مستشارين قانونيين ساعدوا البرلمانيين الجدد خلال عمليات تشريعية في غاية الأهمية، بما فيها تلك التي أفضت إلى إقرار برنامج الحكومة والميزانية الانتقالية لعام ٢٠٠٧ وميزانية الدولة لعام ٢٠٠٨. واستمر البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في دعم استراتيجيات الحكومة للحكم المحلي، بما في ذلك إكمال المشاورات الوطنية المتعلقة بإعادة تنظيم الهياكل الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي، بالتعاون مع البرلمان، المساعدة لوضع الصيغة النهائية لخطط إنشاء مركز للموارد الجنسانية في البرلمان يهدف إلى تقديم الدعم الفني للجهود التي تبذلها البرلمانيات، وخاصة لمتابعة المسائل المتعلقة بتحسين تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

٤٥ - ولتعزيز المشاركة المسؤولة للمواطن في عمليات الحكم وفهم هذه العمليات، تعاونت البعثة تعاونا وثيقا مع البرنامج الإنمائي لتنظيم دورات لتدريب المدربين مع ١٣ مجموعة من مجموعات التربية الوطنية في أنحاء البلد. وشمل التدريب مسائل من قبيل دور مؤسسات الدولة وحقوق المواطنين ومسؤولياتهم. كما يدعم البرنامج الإنمائي برنامجا للحوار بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمسؤولين الحكوميين في خمس مقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة والبرنامج الإنمائي المساعدة إلى محطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية القائمة الوحيدة فضلا عن ١٥ محطة إذاعية محلية لتعزيز قدراتها التقنية ونطاق تغطيتها من خلال وضع البرامج وتقديم الدعم اللوجستي على سبيل الذكر لا الحصر بما يفضي إلى جعلها جميعا محطات تعمل بكامل طاقتها.

٤٦ - واستمر تقديم الدعم للأحزاب السياسية من خلال ثلاث مراكز للموارد يدعمها البرنامج الإنمائي في مقاطعات بلوكاو وبوبونارو وأوكوسي. وبدأ البرنامج الإنمائي أيضا برنامجا للتدريب وبناء القدرات يركز على تعزيز القدرات المؤسسية للأحزاب السياسية، وفهمها لأدوار ومسؤوليات الحزب في ظل نظام ديمقراطي. وعقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع منتدى تاو ماتان والمديرية الوطنية للإدارة العامة التابعة لوزارة إدارة شؤون الدولة، حلقات عمل مع ممثلي المرأة في المجالس القروية بشأن دستور تيمور - ليشتي.

جيم - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٤٧ - أشارت الحكومة، في برنامجها، إلى التزامها بتعزيز التنمية والتصدي للفقر ولغيره من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها البطالة، التي لا تزال أسبابا رئيسية لانعدام الاستقرار في تيمور - ليشتي. وتتمثل الأولويات الطويلة الأمد للبرنامج في ما يلي:

(أ) النمو الاقتصادي، و (ب) إصلاح إدارة الدولة، و (ج) تأهيل الشباب وتنمية الموارد البشرية الوطنية، و (د) التضامن، والصحة، والحماية الاجتماعية، و (هـ) الهياكل الأساسية وتحسين نوعية الحياة، و (و) تعزيز المساواة والتسامح، والأمن الداخلي، ودعم الديمقراطية، و (ز) الدفاع الوطني والسياسة الخارجية. وتعكس ميزانية عام ٢٠٠٨ التي تناهز ٣٤٨ مليون دولار هذه الأولويات فضلا عن تلك الواردة في الاتفاق. وتعاونت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، تعاونا وثيقا مع الوزارات للمساعدة في عملية إعداد الميزانية؛ كما قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبعثة برعاية دورة تدريبية بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لصالح البرلمانيات وممثلات المنظمات غير الحكومية. كما تقدم وكالات الأمم المتحدة الدعم للحكومة لإعداد خطة التنمية الوطنية الثانية. وعلاوة على ذلك، شُرع في إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتيمور – ليشتي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ بالتعاون مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الشريكة والمؤسسات المالية الدولية. وانطلاقا من المشاورات الأولية، برزت أولويات في مجالات الحكم الديمقراطي، والنمو المستدام، والخدمات الاجتماعية الأساسية، إلى جانب الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الشاملة فيما يتصل بالشؤون الجنسانية والشباب وتنمية القدرات وحقوق الإنسان.

٤٨ - ودعما لجهود الإنعاش وللأولوية التي توليها الحكومة لتنمية الموارد البشرية، قدم البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية الدعم لتنمية القدرات في أمانة الدولة للتدريب المهني والعمالة لتحسين فرص العمل للشباب في تيمور – ليشتي. واعتمدت أساليب كثيفة العمالة وجربت وأدمجت في تصميم الأشغال العامة وتنفيذها في جميع المقاطعات. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم التقني والمالي واللوجستي لوزارة الصحة في جهودها لزيادة قدرات العاملين في القطاع الصحي على صعيد المقاطعات، وبخاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة والرعاية الأساسية في حالات الولادة الطارئة. وتلقى نحو ٢١٠ من العاملين في القطاع الصحي على نطاق المقاطعات جميعها تدريبا على تقديم خدمات الصحة الإنجابية للسكان.

٤٩ - ويمثل تحسين سبل كسب الرزق بالمناطق الريفية، باعتباره مجالا آخر من المجالات ذات الأولوية لدى الحكومة، موضوعا رئيسيا تركز عليه وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في دعمها. فلتعزيز الأمن الغذائي، بادرت منظمة الأغذية والزراعة بتوزيع بذور الذرة عالية الغلة على ٠٠٠ ٢١ أسرة معيشية ريفية متأثرة بالاضطرابات الأهلية والجفاف و/أو انتشار الجراد المحلي. كما قدمت منظمة الصحة العالمية والفاو مساعدة تقنية للحكومة لتطوير مشروع يهدف إلى الوقاية من إنفلونزا الطيور ومكافحتها، تركز على التوعية على صعيد المقاطعات، بدعم من حكومتي أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. ووافق الصندوق

العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على مشروعين لمكافحة الملاريا تبلغ قيمتهما ٦ ملايين دولار و ٧ ملايين دولار على التوالي.

دال – المساعدة الإنسانية

٥٠ – لا يزال ما يقرب من عشر السكان (١٠٠ ٠٠٠ شخص) مشردين – ٣٠ ٠٠٠ شخص في ديلي و ٧٠ ٠٠٠ شخص في المقاطعات – ويعيشون في ظروف سيئة بالمخيمات أو مع أسر مضيفة. وقد اضطلعت وزارات رئيسية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية بجهود مشتركة لوضع خريطة الاحتياجات والقدرات ومخزونات الطوارئ المتاحة استعدادا لموسم الأمطار ولحالات الفيضانات الطارئة المحتملة. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تم استبدال ما يقرب من ١ ٧٠٠ خيمة وتوزيع ما يناهز ٥٠٠ ٤ من الأقمشة المشمعة في ٣١ مخيما للمشردين داخليا في ديلي. والاستعدادات مستمرة، وتشمل نصب الخيام وتأمين خزانات التعفين، وتنظيف المجارير العامة، وتوزيع الأقمشة المشمعة. وعقد نائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غوتيريس ونائب ممثلي الخاص ريسكي – نيلسن اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاستعداد لموسم الأمطار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة ممثلين للوزارات، وشركاء للأمم المتحدة، والبعثة، ومنظمات دولية أخرى. كما قدمت البعثة وشركاء في المجال الإنساني دعما للحكومة لتحسين خطتها الحالية للطوارئ الخاصة بالتأهب للكوارث والاستجابة للطوارئ على نطاق البلد. وإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بحملات متعددة الوسائط لدعم الجهود الإنسانية، ووزع فريقان متنقلان معلومات محدثة على ١٤٧ لوحة إعلانات في مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد.

٥١ – وأجرى برنامج الأغذية العالمي تقييما للأمن الغذائي في حالات الطوارئ في ديلي للتحقق من عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مخيمات المشردين داخليا وفي صفوف السكان من غير المشردين داخليا، حتى يتسنى تحديد خيارات تساعد على استعادة الأمن الغذائي على المدى الطويل. وكشف التقييم أن ٥٠ في المائة من الأشخاص الذين يستفيدون حاليا من الأغذية الموزعة في مخيمات المشردين داخليا لا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن ٥٠ في المائة من السكان الذي شملهم الاستقصاء في ديلي يعانون من انعدم الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدة. وبينما تعد طرائق لإنهاء تقديم المساعدة الغذائية تدريجيا إلى المشردين داخليا الذين لا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، تحدد الحكومة ووكالات الأمم المتحدة برامج لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (في صفوف المشردين داخليا وعموم السكان في ديلي) لينعموا مجددا بالأمن الغذائي. بيد أن بعض تلك البرامج قد تحتاج إلى الاستمرار في توزيع الأغذية لفترة قصيرة من الزمن.

كما واصل شركاء آخرون لفريق الأمم المتحدة القطري، بما فيهم اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقديم المساعدة إلى المشردين من النساء والأطفال.

٥٢ - ولكفالة التنسيق الفعال للأنشطة الإنسانية، جمعت لجنة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنشئت حديثا برئاسة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ممثلي شركاء الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية. وتحاورت اللجنة وفريق تنسيق المساعدة الإنسانية المتكامل (الذي يضم موظفين من البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) بانتظام مع ممثلي الحكومة للمساعدة في وضع خطة للإنعاش الوطني وكفالة الصلات مع مشاريع المساعدة الدولية. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أتاح معتكف رفيع المستوى فرصة لالتقاء كبار المسؤولين الحكوميين والبعثة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدواية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. واعتمد مجلس الوزراء استراتيجية وطنية للإنعاش شرع في تنفيذها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. كما واصل شركاء الأمم المتحدة دعم الجهود طويلة الأمد في عدد من المجالات الحاسمة، بما في ذلك تعزيز الإطار القانوني للحقوق في الأرض والملكية؛ وإيجاد حلول دائمة لأزمة السكن؛ والمصالحة المجتمعية؛ ومجموعات التعويض لعودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم؛ وبرامج توفير سبل كسب الرزق لتحسين فرص الفئات الضعيفة. وتم بفضل قيام اليونيسيف بإعداد مواد لجهات التنسيق لحماية الطفولة وأفرقة الدعم داخل مخيمات ومجتمعات المشردين داخليا تحسين إمكانية الحصول على المعلومات بشأن سلامة الطفل وحمايته وتعزيز أنشطة حماية الطفل. كما قدمت خدمات نفسية - اجتماعية ونفذت مبادرات لتسوية النزاعات، مما أسهم في زيادة إحساس الأطفال بحياتهم اليومية الطبيعية.

سادسا - الجوانب المالية

٥٣ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٦١ جيم، مبلغ ١٦٠,٦ مليون دولار للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وإذا ما وافق مجلس الأمن على توصيتي بتمديد ولاية البعثة لسنة واحدة (انظر الفقرة ٥٦)، سيُقتصر في نفقات تشغيل البعثة والإنفاق عليها خلال هذه الفترة على الموارد التي أقرتها الجمعية العامة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٨٢,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لكافة عمليات حفظ السلام، في ذلك التاريخ، ٧٨٥,٧ ٢ مليون دولار. ووفقا لجدول السداد الفصلي، سددت تكاليف وحدات الشرطة المشكلة للفترة التي تمتد إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ فيما غطت الدفعات المسددة لقاء المعدات المملوكة لوحدات الشرطة المشكلة الفترة الممتدة إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

سابعا – الملاحظات

٥٤ - يتبين من سير الأعمال في البرلمان والحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى أن تقدما يحرز في تدعيم مكاسب العملية الانتخابية السلمية وأن ثمة التزاما بإعادة الحياة الطبيعية بعد أزمة عام ٢٠٠٦. بيد أن السنة الأولى للحكومة الجديدة وللبرلمان تظل فترة زمنية صعبة في البلد. فالسكان لديهم تطلعات عالية فهم ينشدون تحقيق تحسن ملموس في نوعية حياتهم اليومية، التي لا تزال تتسم بانتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع. وفيما تشكل الموافقة على برنامج الحكومة وميزانيتيها خطوة أولى على طريق الوفاء بالوعود المقطوعة أثناء الحملة الانتخابية، فإن التنفيذ يكتسي أهمية حاسمة الآن. وسوف تحتاج مؤسسات الدولة إلى تعزيز القدرات والنظم والإجراءات للاضطلاع بفعالية بالاستراتيجيات والأنشطة المقررة، مما سيتطلب استمرار المساعدة الدولية.

٥٥ - ورغم تحسن الوضع الأمني عموما في جميع أنحاء البلد وتحقيق أوجه تقدم أخرى، لا تزال تيمور – ليشتي تواجه تحديات جساما، كما لاحظت بعثة مجلس الأمن التي زارت البلد أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. فقد زادت أبرز القضايا التي تذكر بأزمة عام ٢٠٠٦، وبخاصة قضية مقدمي الالتماس، وقضية المشردين داخليا، وقضية الهارب رينادو، أهمية خلال الفترة التي يشملها التقرير وما زالت تشكل عناصر يحتمل أن تزعزع الاستقرار. وعلاوة على ذلك، حال استمرار الخلافات بين القادة السياسيين والأحزاب السياسية دون اتباع نهج توافقية لحل هذه القضايا وغيرها من القضايا الملحة. وكما أكدت بعثة مجلس الأمن، فإنه، ما لم تسو الخلافات بين القادة التيموريين، سيستمر الغموض السياسي، ومعه احتمال تجدد العنف وإراقة الدماء (انظر الفقرة ٢٤ من الوثيقة S/2007/711). ولذلك، من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار من أجل تهدئة التوترات الحالية وتدعيم التوافق السياسي، وكذلك تعزيز العمليات الديمقراطية الشاملة، إذا أريد تحقيق استقرار ورفاه مستدامين في تيمور – ليشتي.

٥٦ - وأكدت بعثة مجلس الأمن أيضا أن إعادة بناء ثقة السكان في مؤسسات الدولة من التحديات الهامة التي يواجهها البلد، إلى جانب تلك المتعلقة بالمشردين داخليا، وإصلاح قطاع الأمن، وتحقيق التنمية الاقتصادية، واستعادة الاستقرار، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتحسين الحكم وسيادة القانون (انظر الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من الوثيقة S/2007/711). وكما أفاد ممثلي الخاص في تقرير إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وكما كررت تأكيده خلال الزيارة التي قمت بها إلى تيمور – ليشتي في كانون الأول/ديسمبر، فإن البعثة، بالتشارك مع التيموريين، ركزت جهودها بوجه خاص خلال

فترة ما بعد الانتخابات على أربعة مجالات ذات أولوية، هي: استعراض وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي. لكنه ما دامت هناك عمليات معقدة تتطلب التزاما طويل الأمد، وكثيرا مما لا يزال ينبغي القيام به في هذه المجالات وفي مجالات أخرى من الولاية الواسعة النطاق الموكلة إلى البعثة، فإني أقترح تمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها اثنا عشر شهرا بتكوينها وقوامها الحاليين.

٥٧ - وبالنظر إلى استمرار هشاشة الوضع في تيمور - ليشتي ومستوى ثقة السكان التيموريين بمؤسساتهم الأمنية، فإن أهم المؤسسات التي تستدعي استمرار مساعدتها هي هيئة الشرطة الوطنية. فرغم إحراز تقدم كبير في عملية الفرز والتوجيه، تحتاج قوة الشرطة الوطنية إلى مزيد من التدريب، والتنمية المؤسسية، وإلى تعزيز قدراتها لتكون في وضع يمكنها من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأوضاع الأمنية التي يحتمل تقلبها. وقد استمر طلب خدمات ضباط شرطة البعثة، وبخاصة ضباط وحدات الشرطة المشكلة، لمواجهة الاقتتال بين الجماعات وأعمال الشغب العام، وأسهموا إلى حد كبير في الاستقرار النسبي للوضع الأمني وفي انخفاض الأعمال الإجرامية الخطيرة، بدعم من قوات الأمن الدولية. بيد أن أعمال الشغب العام التي تقع يوميا تؤكد أيضا ضرورة استمرار وجود شرطة البعثة لأداء مهام إنفاذ القانون مؤقتا حتى يعاد تماما تشكيل قوة الشرطة الوطنية.

٥٨ - وبعد انتهاء انتخابات عام ٢٠٠٧، خصصت شرطة البعثة اهتماما متزايدا لإصلاح قوة الشرطة الوطنية وإعادة بنائها، بما في ذلك إجراء مناقشات مع الحكومة بشأن تسليم المسؤولية عن الشرطة في آخر المطاف. وسيكون التقدم المحرز في التسليم التدريجي للمسؤولية عن الشرطة أحد العناصر الرئيسية لتحديد التعديلات المقبلة التي ينبغي إدخالها على قوام شرطة البعثة. ولإجراء تقييم شامل لاحتياجات الشرطة الوطنية وللتعديلات التي يمكن أن تكون هناك حاجة إلى إدخالها على مجموعات مهارات شرطة البعثة، أعتزم إيفاد بعثة خبراء إلى البعثة في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، كما اقترح ذلك ممثلي الخاص. ولتيسير عملية التسليم عن طريق توفير التوجيه الكافي للشرطة الوطنية، أشجع البلدان المساهمة على توفير الضباط الذين يتمتعون بالخبرة اللازمة في مجال التدريب.

٥٩ - وباقتران مع استمرار المساعدة لتعزيز الشرطة الوطنية، هناك حاجة ماسة، فصلت أعلاه، إلى استمرار الدعم لمواصلة بناء القدرات في قطاع العدل، بما في ذلك

متابعة توصيات لجنة التحقيق. وقامت البعثة بدور هام في التنسيق والتيسير مع الحكومة والبرنامج الإنمائي والشركاء الرئيسيين لتعزيز المؤسسات القضائية ومعالجة القضايا الجنسانية والمسائل المتعلقة بقضاء الأحداث. بيد أن قدرات المؤسسات القضائية والإصلاحية الوطنية لا تزال غير كافية لتلبية احتياجات البلد، بالنظر إلى التأخر الكبير في البت في القضايا على سبيل الذكر لا الحصر. ومن الضروري استمرار الدعم المقدم من البعثة، إلى جانب الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي ومن شركاء آخرين، لتدعيم المكاسب المحققة حتى الآن وتعزيزها حتى ينمى القطاع تنمية مستدامة.

٦٠ - ولدى تأكيد ضرورة بذل التيموريين جهودا تعاونية مكثفة لمواجهة التحديات الجسام التي لا يزال البلد يواجهها، ينبغي الإقرار أيضا بأن النجاح لا يقاس فقط بالنظر إلى مدى إيجاد حلول سريعة لكافة المشاكل الملحة. فالعديد من المهام التي ينبغي الاضطلاع بها لإيجاد حلول مستدامة تقتضي بذل جهود على الأمدين القريب والبعيد. وينبغي أيضا قياس النجاح استنادا إلى الطريقة التي تمت بها مواجهة التحديات، بما في ذلك مدى قيام مؤسسات الدولة برسم سياساتها واتخاذ قراراتها من خلال إقامة حوار بناء وواسع النطاق، وعبر عمليات شفافة ومسؤولة، ومن خلال بناء توافق الآراء، أو على الأقل من خلال إيجاد حلول وسط. وعلى الرغم من إمكانية استمرار اختلاف الآراء السياسية في تيمور - ليشتي، فإن القدرة على معالجة مشاكل البلد وتعزيز أسس الدولة ستتوقف على توحد المجتمع التيموري بأكمله ليتسامى على الاعتبارات الحزبية تعزيزا للمصالح الوطنية.

٦١ - وبالنظر إلى التحديات المتعددة الماثلة في الأفق، فإن الأمم المتحدة في لحظة حاسمة ينبغي أن تعيد فيها تأكيد استمرار التزامها بتيمور - ليشتي. فقد أبدى جميع المتحاورين التيموريين لبعثة مجلس الأمن ولي رغبتهم في أن تبقى الأمم المتحدة في البلد لتقديم المساعدة الضرورية في هذه المرحلة الحاسمة. وكان لنهج ”منظومة الأمم المتحدة الواحدة“ المتكامل الذي انتهجته البعثة دور قيِّم في تسخير الدعم المنسق للجهود التي يقوم بها قادة البلد ومؤسساته لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية. واستمرار البعثة المتكاملة أمر جوهري لا للحيلولة دون النيل من مكاسب السنة الماضية بل أيضا لدعم حلول يتبناها التيموريون واعتمادهم على ذاتهم في مواجهة التحديات العديدة التي تنتظرهم.

٦٢ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص، أتول كهاري، على روحه القيادية وأن أهنئ أفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، رجالا ونساء، على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة للمضي قدما بقضية السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي.